No. 39379

Spain
and
Tunisia

Convention hetweeu the Kingdom of Spaiu aud the Republic of Tunisia on judicial assistance in civil and commercial matters and the recognitiou and enforcement of judicial decisions. Tunis, 24 September 2001

Entry into force: *1 March 2003 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 28*

Authentic texts: *Arabic, French and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 2 June 2003*

Espagne
et
Tunisie

Convention entre le Royaume d'Espagne et la République tunisieune relative à l'entraide judiciaire en matière civile et commerciale, à la reconnaissance et à l'exécution des décisions judiciaires. Tunis, 24 septembre 2001

Eutrée en vigueur : *1er mars 2003 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 28*

Textes authentiques : *arabe, français et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Espagne, 2 juin 2003*

المـــادة 29

1) تبرم هاته الإتفاقية لمدة غير محدودة.

2) ولكـل من الطرفين السامبين المتعاقدين أن يعلن في أي وقت رغبته في إنهاء العمل بهاته الإتفاقية؛ وينتهي العمل بها بمرور ستة أشهر عن تاريخ تلقي الإعلام بهاته الرغبة من الدولة الأخرى.

وحـرّرت بـتـونس في 24 سبتمبر 2001 ، في نظيرين وفي كل من اللغة العربية، واللغة الإسبانية، واللغة الفرنسية. ولكل من النصوص الثلاثة نفس قوة الإعتماد.

عـــن الجمهورية التونسيـــة

وزيـــر العـــدل

بشـــير التـكـــاري

عـــن المـمـلـكـــة الإسبانيـــة

كـــاتب الـدولـــة لـلـعدل

خـــوسي ماريا ميـثـافيلا نونـيث

المـــادة

يتبادل الطرفان الساميان المتعاقدان، وبطلب منهما، جميع المعلومات المتعلقة بالتشريع النـــافذ بتراب كل منهما أو بفقه القضاء المتبع في المواد التي تخضع لهاته الإتفاقية وكل معلومة قانونية مفيـــدة أخرى.

البـــاب الرابـــع

أحكام ختامية

المـــادة 27

تنطبق هاته الإتفاقية على كامل تراب كل من الطرفين الساميين المتعاقدين.

المـــادة 28

تقع المصادقة على هاته الإتفاقية. وتدخل حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الموالي لتبادل وثائق المصادقة الذي يتم في أقرب وقت ممكن.

المـــادة

١ ــ يسري أثر الحكم بالإذن بالتنفيذ بين جميع أطراف قضية طلب الإذن بـــالتنفيذ، وبكـــامل تراب الدولة المطلوب إليها.

٢ ــ ويمكّن هذا الإذن من أن ينتج الحكم، الذي صار قابلا للتنفيذ، نفس الآثار التي تترتب لـــو أنه صدر عن محكمة الدولة المطلوب إليها.

المـــادة ٢٤

على الطرف الذي يتمسك بالإعتراف بالحكم أو يطلب تنفيذه أن يدلي بـــــ :

أ ــ نسخة مجرّدة من الحكم تتوفر فيها الشروط اللازمة لإكتساب الصيغة الرسمية حسب تشريع الدولة التي صدر بها.

ب ــ أصل رقيم الإعلام بالحكم أو أية وثيقة أخرى تقوم مقام الإعلام.

ج ــ وثيقة من كتابة المحكمة تشهد بأنه لم يقع الطعن فـــي الحكـــم بـــالإعتراض ولا بالإستئناف.

د ــ نسخة رسمية من عريضة الدعوة الموجهة إلى المطلوب في صورة عدم حضوره.

هـــ ــ ترجمة بلغة الدولة المطلوب إليها أو باللغة الفرنسية لجميع الوثائق المذكورة أعلاه مشهود بمطابقتها للنص الأصلي، طبقا للقواعد الواردة بتشريع الدولة المطلوب إليها.

البـــاب الثالـــث

أحـــكـــام مختلفـــة

المـــادة ٢٥

لا تقل عن ثلاثة أشهر آجال الحضور والإستئناف بالنسبة لمواطني إحدى الدولتين الذيـــن لا يقيمون بتراب الدولة المنتصبة به المحكمة المتعهدة.

ي ــ في غير ذلك من الصور التي تكون فيها محكمة الدولة التي صدر بـــها الحكـم مختصة بموجب قواعد الإختصاص القضائي الدولي التي يقرها تشريع البلاد التي يتـمّ بترابها التمسك بالحكم.

كـ ــ إذا كان موضوع الدعوى يتعلق بواجب النفقة وكان مقرّ الدائن، عند رفع الدعوى، أو محلّ إقامته العادي موجودا بدولة الإصدار.

2 ــ لا تنطبق أحكام هاته المادة على الأحكام العدلية المتعلقـــة بالنزاعـات التـــي، باعتبـار موضوعها، يقرّ قانون الدولة المطلوب إليها إنفراد محاكمها أو محاكم دولة ثالثة بالإختصاص بـــالنظر فيها.

المـــادة 20

لا يمكن تنفيذ الأحكام، المشار إليها بالمادة 17، القابلة للتنفيذ بإحدى الدولتين جبرا مـــن قبـل سلط الدولة الأخرى، ولا يمكن تقوم أن هذه السلط بأي إجراء علني مثل الترسيم والتنصيص والإصلاح بالسجلات العمومية إلا بعد التصريح بكونها قابلة للتنفيذ بتلك الدولة.

المـــادة 21

1 ــ يقدم طلب الإذن بتنفيذ الحكم بالنسبة للدولة التونسية إلى السلطة المختصة حسب قانونـــها الداخلي، وبالنسبة للدولة الإسبانية إلى المحكمة الإبتدائية المختصة.

2 ــ وتخضع إجراءات الإذن بالتنفيذ لقانون الدولة المطلوب إليها.

المـــادة

1 ــ تقتصر المحكمة المختصة على التثبت ممّا إذا كان الحكم المطلوب الإذن بتنفيذه مستوفيا لشروط الإعتراف به المذكورة بالمواد السابقة. وتقوم من تلقاء نفسها بالبحث المشار إليه وتثبت نتيجتـــه بحكمها.

2 ــ وتأذن المحكمة المختصة، عند الإقتضاء، إذا منحت الإذن بتنفيذ الحكم، بإتخاذ التدابـــير اللازمة لإشهار الحكم الأجنبي كما لو صدر بنفس الدولة التي صرحت بإعتباره قابلا للتنفيذ بترابها.

3 ــ ويمكن منح الإذن بتنفيذ الحكم الأجنبي، جزئيا، في أحد فروعه فقط.

المـــادة 19

١ ــ تكون السلطة القضائية بالدولة التي صدر بها الحكم مختصة على معنى الفصل 17 فـــي الحالات التالية :

أ ــ إذا كان للمطلوب أو أحد المطلوبين، في صورة عدم قابلية الدعوى للتجزئة، مقـــر محل إقامة عادي بالدولة التي صدر بها الحكم، زمن إعلامـــه بعريضـــة بـــالدعوى، أو وكانت القضية شخصية أو متعلقة بمنقول.

ب ــ إذا كان للمطلوب بالدولة التي صدر بها الحكم محل أو فرع لمحـــل تجـــاري أو صناعي وتم إستدعاؤه فيها لأجل نزاع يتعلق بنشاط ذلك المحل أو الفرع.

ج ــ إذا تعلق الأمر بدعوى معارضة ناتجة عن نفس الأفعال أو نفس السندات القانونية التي نتجت عنها الدعوى الأصلية.

د ــ تكون محاكم دولة الإصدار، على معنى هذا العنوان، مختصة في مادة العلاقـــات بين الأزواج إذا لم تكن للزوجين جنسية الدولة المطلوب إليها، وإذا كـــان الزوجـــان مـــن مواطني دولة ثالثة فإنه لا يعترف بإختصاص محاكم دولة الإصـــدار إذا لـــم تعـــترف الدولة الثالثة بالحكم. وإذا كان أحد الزوجين فقط يتمتع بجنسية الدولة المطلـــوب إليـــها فإن محاكم دولة الإصدار، مثلما تمّ تعريفها في هذا العنوان، تكون مختصة إذا كان مقرّ المطلوب أو محلّ إقامته العادي موجودا بدولة الإصدار في تاريخ تقديم الدعوة أو كـــان محلّ الإقامة العادي المشترك الأخير للزوجين موجودا بهذه الدولة وكان أحد الزوجيـــن مقيما بترابها في تاريخ تقديم الدعوة.

هـــ ــ إذا كانت الدعوى تتعلق بحقوق عينية موضوعها عقارات واقعة بالدولـــة التـــي صدر بها الحكم.

و ــ إذا كان الإلتزام التعاقدي موضوع النزاع قد نشأ، في المادة التجارية، بناء علـــى إتفاق صريح أو ضمني بين المدّعي والمطلوب، بتراب الدولة التي صدر بها الحكـــم أو نفّذ أو كان من الواجب تنفيذه به.

ز ــ إذا كان الفعل الضار، في مادة التعويض الناجم عن المسؤولية غير التعاقدية، قـــد إقترف بتراب تلك الدولة.

ح ــ إذا خاض المطلوب في الأصل بدون أن ينازع في إختصـــاص نظـــر محكمـــة الإصدار.

ط ــ إذا تعلّقت الدعوة بعقد شغل أو بحقوق ناتجة عن هذا العقد، وكان محل أو مكـــان العمل واقعا بتراب دولة الإصدار، ولو كان مكان تنفيذ العقد موجودا خارج تراب هاتـــه الدولة.

الباب الثاني
الإعتراف بالأحكام القضائية وتنفيذها

المادة 17

يعترف، وجوبا، بتراب الدولة الأخرى بالأحكام التي تصدرها في المادة المدنية والتجارية، المحاكم التونسية أو الإسبانية بمقتضى سلطاتها القضائية والولائية، وذلك إذا ما توفرت الشروط التالية :

أ ــ أن يكون الحكم صادرا عن هيئة قضائية مختصة طبق الفصل 19 من هاته الإتفاقية.

ب ــ أن يكون المحكوم عليه قد مثل لدى المحكمة أو بلغه الإستدعاء بصورة قانونية.

ج ــ أن يصبح الحكم غير قابل لأي وجه من أوجه الطعن العادية حسب تشريع البلاد التي صدر بها وقابلا للتنفيذ فيها.

د ــ ألاّ يكون الحكم مشتملا على ما يخالف النظام العام بالبلاد التي يطلب تنفيذه بها ولا مبادئ القانون العام المطبقة فيها.

هـ ــ ألاّ يكون الحكم كذلك مخالفا لحكم عدلي صادر بتراب الدولة المطلوب إليها وإكتسب بها قوة الشيء المقضي به.

و ــ ألاّ تكون أية محكمة من محاكم الدولة المطلوب إليها قد تعهدت بقضية مبنية على نفس الوقائع وبين نفس الأطراف ولها نفس الموضوع قبل القيام لدى المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه.

ز ــ ألاّ يصدر الحكم نتيجة لإستعمال الحيلة.

ح ــ إذا ما إتفق الأطراف على عرض أيّ نزاع، نتج أو سينتج عن علاقة قانونية محدّدة، على نظر محكمة الإصدار.

المادة 18

1) لا يجوز رفض الإعتراف بالحكم وتنفيذه لمجرد كون المحكمة التي أصدرته قد طبّقت في حكمها قانونا مخالفا للنص المحدّد لقواعد القانون الدولي الخاص بالدولة المطلوب إليها.

2) غير أنه، يجوز رفض الإعتراف بالحكم وتنفيذه، للسبب المذكور في الفقرة السابقة، إذا كان الحكم الصادر في مادة قانون الأسرة وحالة وأهلية الأشخاص يتضارب علنا مع النظام القانوني الداخلي للدولة المطلوب إليها.

العنـــوان الثانـــي
في الإعتراف بالأحكام العدلية وتنفيذها

البـــاب الأول
المفاهيم وميدان التطبيق

المـــادة 15

1) يتمّ الإعتراف بالأحكام التي تصدرها محاكم أحد الطرفين المتعاقدين في المـــادة المدنيـــة والتجارية، وتنفذ بتراب الطرف المتعاقد الأخر بصرف النظر عن طبيعة الجهاز القضائي الصادر عنـــه الحكم، وذلك طبقا لأحكام هذه الإتفاقية.

2) ولغرض تطبيق هذه الإتفاقية، يقصد بالعبارات التالية ما يلي :

ـــ "**الحكم**" : كل حكم قضائي أيّا كانت تسميته.

ـــ "**محكمة الإصدار**" : المحكمة التي تصدر في إحدى الدولتيـــن المتعـــاقدتين حكمـــا يكون مطلوبا الإعتراف به وتنفيذه في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ـــ "**الدولة المطلوب إليها**" : الدولة المطلوب منها الإعتراف أو تنفيـــذ حكـــم صـــادر عن محكمة الإصدار.

المـــادة 16

لا تطبّق هذه الإتفاقية على الأحكام الصادرة في المواد والحالات التالية :

أ ـــ في مادة الوصايا والمواريث.

ب ـــ في مادة الفلسة وإجراءات تصفيات الشركات أو الـــذوات المعنويـــة الأخـــرى العاجزة عن الدفع، والصلح بين المدين والدائنين والإجراءات المماثلة لها.

ج ـــ في مادة الضمان الإجتماعي.

د ـــ في صورة الإجراءات التحفظية والإجراءات الوقتية، فيما عدى تلك الواقع إتخاذها في مادة النفقة والعقل التحفظية.

المـــادة 11

1) يمكن للسلطة المطلوب إليها رفض تنفيذ إنابة عدلية إذا كان من شأنها النيل من الســـيادة، أوالأمن أو النظام العام للدولة التي يتعيّن أن يتمّ فيها التنفيذ.

2) ولا يجوز رفض التنفيذ لمجرّد تمسّك الدولة المطلوب إليها باختصاص محاكمها بالنظر في القضية المطلوب لصالحها تنفيذ الإنابة العدلية أو بكون تشريعها لا يتضمّن مثل هذا الإجراء.

المـــادة 12

1) تطبّق السلطة المختصة بالدولة المطلوب إليها قانون هذه الدولة فيما يتعلّق بالصيغ الواجب إتباعها لتنفيذ إنابة عدلية.

2) يتمّ إستدعاء الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم بالطريق القضائيـــة. وإذا إمتنعـــوا عـــن الإمتثال للإستدعاء، فإنه يمكن للسلطة المختصّة بالدولة المطلوب إليها أن تتخذ ضدّهم الوسائل المقـرّرة بتشريعها.

المـــادة 13

على السلطة المطلوب إليها أن تتولّى بناء على طلب صريح من السلطة الطالبة :

أ ــ تنفيذ الإنابة العدلية حسب إجراءات خاصة ما لم تكن هذه الإجراءات مخالفة لتشريعها.

ب ــ إعلام السلطة الطالبة، في الإبان، بالتاريخ والمكان المتعيّن تنفيذ الإنابة العدلية فيـــهما، حتى تتمكّن الأطراف المعنيّة من حضور أعمال تنفيذ الإنابة طبق الشروط المقرّرة في تشريع الدولـــة التي يجب أن يتمّ فيها التنفيذ.

المـــادة 14

لا يترتب عن تنفيذ الإنابات العدلية بالنسبة للدولة الطالبة إرجـــاع أيـــة مصـــاريف مـــاعدى مصاريف الإختبار.

للدولة المطلوب إليها وتشير فيه إلى وقوع التبليغ وتاريخه وإلى الصيغة التي تم بها؛ ويوجّه الوصل أو المحضر إلى السلطة الطالبة.

2) يمكن أن تبلّغ الوثيقة بطلب صريح من الدولة الطالبة وفقا للصيغة الخاصة المقررة في تشريع الدولة المطلوب إليها بشأن الإعلام بالوثائق المماثلة، بشرط أن تكون هذه الوثيقة، وعند الإقتضاء الأوراق المصاحبة لها، محرّرة بلغة الدولة المطلوب إليها أو مصحوبة بترجمة بهذه اللغة أو باللغة الفرنسية بما يتّفق وتشريع الدولة الطالبة.

3) وعند تعذّر تبليغ الوثيقة، تقوم الدولة المطلوب إليها بإرجاعها فورا إلى الدولة الطالبة، مع بيان السبب الذي حال دون إتمام التبليغ.

المادة 9

1) يتحمّل كلّ من الطرفين السامين المتعاقدين المصاريف المترتّبة عن التبليغ الواقع فوق ترابها.

2) على أنه، وفي الحالة المشار إليها بالفقرة (2) من المادة السابقة، تحمل هذه المصاريف، إن وجدت، على كاهل الدولة الطالبة.

الباب الخامس
في توجيه الإنابات العدلية وتنفيذها

المادة 10

1) تصدر في المادة المدنية أوالتجارية، الإنابات العدلية التي يجب تنفيذها فوق تراب أحد الطرفين السامين المتعاقدين عن السلط القضائية وتنفّذ من قبلها. وتتمّ إحالتها وإرجاعها بالطريق الديبلوماسية.

2) تحرّر الإنابات العدلية بلغة الدولة الطالبة. غير أنه يجب أن تكون مرفوقة بترجمة بلغة الدولة المطلوب إليها أو باللغة الفرنسية.

3) ولا تحول أحكام الفقرتين السابقتين دون تمكين كل من الطرفين السامين المتعاقدين من الإذن مباشرة لسلطها الديبلوماسية أو القنصلية بتنفيذ الإنابات العدلية في المادة المدنية أو التجارية المتعلقة بسماع مواطنيها.

الباب الرابع
إرسال وتبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية

المادة 6

1) ترسل، بالطريق الديبلوماسية، الوثائق القضائية وغير القضائية المتعلّقة بالمادة المدنية أوالتجارية والمقصود ايلاغها إلى أشخاص يقيمون بتراب أحد الطرفين السامبين المتعاقدين.

2) ولا تحول أحكام الفقرة السابقة دون تمكين الطرفين السامين المتعاقدين من أن يتوليا مباشرة، عن طريق سلطهما الديبلوماسية أو القنصلية، تبليغ سائر الوثائق القضائية أو غير القضائية الموجهة إلى مواطنيهما. وفي صورة الشك في جنسية الشخص المرسلة إليه الوثائق، تحدّد جنسيته طبقا لقانون الدولة التي يجب أن يتم بترابها التبليغ.

3) كما أن أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة لا تحول دون تمكين مواطني كل من الدولتين المقيمين بتراب الدولة الأخرى من توجيه أو تبليغ جميع الوثائق إلى أشخاص يقيمون بنفس التراب على أن يقع ذلك وفقا للصيغ النافذة في البلد الذي يجب أن يتم فيه التبليغ.

المادة 7

1) ترفق الوثائق القضائية أو غير القضائية، وعند الإقتضاء الأوراق المصاحبة لها، بكشف أو رسالة تضبط ما يلي :

- السلطة التي أصدرت الوثيقة
- نوع الوثيقة المطلوب تبليغها
- إسم وصفة كل من الطرفين
- إسم وعنوان المرسل إليه.

2) يحرّر الكشف أو الرسالة والوثائق والأوراق المصاحبة المذكورة بالفقرة السابقة بلغة الدولة المطلوب إليها أو ترفق بترجمة بهذه اللغة أو باللغة الفرنسية.

المادة 8

1) تقتصر الدولة المطلوب إليها على القيام بتبليغ الوثيقة إلى المرسل إليه، ويثبت هذا التبليغ إمّا بوصل مؤرّخ وممضى من المعني بالأمر، وإمّا بمقتضى محضر إعلام تحرّره السلطة المختصة

المـــادة 2

تخضع الذوات المعنوية التي يوجد مقرّها بتراب إحدى الدولتين المتعاقدتين والمكوّنـــة طبقـــا لتشريع هاته الدولة إلى أحكام هاته الإتفاقية بقدر ما تكون منطبقة عليها.

البـــاب الثاني
في كفالة المصاريف القضائية

المـــادة 3

لا يمكن أن يفرض على مواطني كل من الطرفين السامين المتعاقدين تقديم كفيل أو تأمين أيّـا كان نوعه سواء بالنظر، إمّا لكونهم أجانب أو لكونهم فاقدين لمقرّ أو محلّ إقامة بتراب الدولة الأخرى.

البـــاب الثالث
في الإعانة العدلية

المـــادة 4

يتمتع مواطنو كل من الطرفين السامين المتعاقدين بالإعانة العدلية فوق تراب الطرف الآخر، مثل مواطنيه أنفسهم، بشرط إحترامهم لقانون الدولة المطلوبة فيها الإعانة.

المـــادة 5

1) تسلّم شهادة عدم كفاية الموارد لطالبها من قبل سلط مقرّ إقامته العادي إذا كان مقيما بتراب إحدى الدولتين.

وإذا كان المعني بالأمر مقيما بتراب دولة ثالثة، تسلّم هذه الشـــهادة مـــن قبـــل ســـلطة بلـــده الديبلوماسية أو القنصلية المختصة ترابيا.

2) إذا كان المعني بالأمر مقيما بتراب الدولة التي قدم فيها الطلب، يمكـــن الحصـــول علـــى معلومات، بصفة تكميلية، من سلطات الدولة التي ينتمي إليها.

3) لا تتقيّد الهيئات القضائية أو السلط المكلفة بالنظر في طلـــب الإعانـــة العدليـــة بالشـــهادة المذكورة، ويمكنها في كل الأحوال طلب معلومات تكميلية.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقيـــة
بيـن الجمهوريـة التونسيـة والمملكـة الإسبانيـة
تتعلق بالتعـاون القضائـي فـي المـادة المدنية
والتجارية وبالإعتراف بالأحكام العدلية وتنفيذها

إن الجمهورية التونسية،
والمملكة الإسبانية،

رغبة منهما في الحفاظ على التعاون القائم بين البلدين وتدعيمه وخاصة فيما يهم التعاون القضائي والإعتراف بالأحكام العدلية وتنفيذها؛
قررتا ابرام هاته الإتفاقية واتفقتا على الأحكام التالية.

العنـوان الأول
فـي التعـاون القضائـي

الباب الأول
أحكـام تـمهيـديـة

المـادة الأولى

يتمتع مواطنو كل من الطرفين السامين المتعاقدين على تراب الطرف الآخر بحرية وسهولة التقاضي لدى المحاكم العدلية لتتبع حقوقهم ومصالحهم والدفاع عنها، وذلك بنفس الشروط المقررة لمواطني هذا الطرف ذاتهم من ناحية الشكل والمضمون.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LE ROYAUME D'ESPAGNE ET LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE RELATIVE À L'ENTRAIDE JUDICIAIRE EN MATIÈRE CIVILE ET COMMERCIALE, À LA RECONNAISSANCE ET A L'EXÉCUTION DES DÉCISIONS JUDICIAIRES

Le Royaume d'Espagne

et

la République Tunisienne

Désireux de maintenir et de renforcer la coopération qui s'est instaurée entre les deux pays notamment en ce qui concerne l'entraide judiciaire ainsi que la reconnaissance et l'exécution des décisions judiciaires, ont résolu de conclure la présente convention et sont convenus des dispositions suivantes:

TITRE I. DE L'ENTRAIDE JUDICIAIRE

CHAPITRE PREMIER. DISPOSITIONS PRÉLIMINAIRES

Article Premier

Les nationaux de chacune des Hautes Parties Contractantes ont, sur le territoire de l'autre, un libre et facile accès auprès des tribunaux de l'ordre judiciaire pour la poursuite et la défense de leurs droits et intérêts et ce, dans les mêmes conditions de fond et de forme que ses propres nationaux.

Article 2

Les personnes morales, ayant leur siège dans l'un des deux Etats et constituées conformément à la législation de cet Etat, sont soumises aux dispositions de la présente convention dans la mesure où elles peuvent leur être appliquées.

CHAPITRE II. DE LA CAUTION JUDICATUM SOLVI

Article 3

Il ne peut être imposé aux nationaux de chacune des Hautes Parties Contractantes, ni caution, ni dépôt sous quelque dénomination que ce soit, à raison soit de leur qualité d'étranger, soit du défaut de domicile ou de résidence sur le territoire de l'autre Etat.

CHAPITRE III. DE L'ASSISTANCE JUDICIAIRE

Article 4

Les nationaux de chacune des Hautes Parties Contractantes bénéficient sur le territoire de l'autre, de l'assistance judiciaire comme les nationaux eux-mêmes, pourvu qu'ils se conforment à la loi de l'Etat dans lequel l'assistance est demandée.

Article 5

1 - Le certificat attestant l'insuffisance des ressources est délivré au requérant par les autorités de sa résidence habituelle s'il réside sur le territoire de l'un des deux Etats. Ce certificat est délivré par l'autorité diplomatique ou consulaire de son pays territorialement compétente, si l'intéressé réside dans un Etat tiers.

2 - Lorsque l'intéressé réside dans l'Etat où la demande est présentée, des renseignements peuvent être pris, à titre complémentaire, auprès des autorités de l'Etat dont il est le national.

3 - Les juridictions ou autorités chargées de statuer sur la demande d'assistance judiciaire ne seront pas liées par ledit certificat et pourront toujours demander des informations complémentaires.

CHAPITRE IV. DE LA TRANSMISSION ET DE LA REMISE DES ACTES JUDICIAIRES ET EXTRAJUDICIAIRES

Article 6

1) En matière civile ou commerciale, les actes judiciaires et extrajudiciaires destinés à être notifiés à des personnes résidant sur le territoire de l'une des Hautes Parties Contractantes, sont transmis par la voie diplomatique.

2) Les dispositions de l'alinéa précédant n'excluent pas la faculté pour les Hautes parties Contractantes de faire parvenir directement, par l'intermédiaire de leurs autorités diplomatiques ou consulaires respectives, tous actes judiciaires ou extrajudiciaires destinés à leurs nationaux. En cas de doute la nationalité du destinataire des actes sera déterminée conformément à la loi de l'Etat sur le territoire duquel la remise doit avoir lieu.

3) Les dispositions du paragraphe premier du présent article ne font pas obstacle à la possibilité pour les nationaux de chacun des deux Etats résidant sur le territoire de l'autre, de faire parvenir ou de remettre tous actes à des personnes résidant sur le même territoire, sous réserve que la remise ait lieu selon les formes en vigueur dans le pays où elle doit être effectuée.

Article 7

1) Les actes judiciaires ou extrajudiciaires et, le cas échéant, les pièces annexées, sont accompagnés d'un bordereau ou d'une lettre précisant:

- l'autorité de qui émane l'acte;

- la nature de l'acte à remettre;

- les nom et qualité des parties;

- les nom et adresse du destinataire.

2) Le bordereau ou la lettre et les actes et pièces annexés prévus au paragraphe précédent sont rédigés dans la langue de l'Etat requis ou accompagnés de leur traduction dans cette langue ou dans la langue française.

Article 8

1) L'Etat requis se borne à assurer la remise de l'acte à son destinataire; cette remise est constatée soit par un récépissé dûment daté et signé de l'intéressé, soit par un procès verbal de notification établi par les soins de l'autorité compétente de l'Etat requis et qui doit mentionner le fait, la date et le mode de la remise. Le récépissé ou le procès-verbal est transmis à l'autorité requérante.

2) A la demande expresse de l'Etat requérant, l'acte peut être signifié dans la forme spéciale prévue par la législation de l'Etat requis pour la signification d'actes analogues, à condition quc ledit acte et, le cas échéant, les pièces annexées soient rédigés dans la langue de l'Etat requis ou accompagnés de leur traduction dans cette langue ou dans la langue française, établie conformément à la législation de l'Etat requérant.

3) Lorsque l'acte n'a pu être délivré, l'Etat requis le renvoie sans délai à l'Etat requérant, en indiquant le motif pour lequel la délivrance n'a pas pu être effectuée.

Article 9

1) Chacune des Hautes Parties Contractantes prend à sa charge les frais occasionnés par la remise effectuée sur son territoire.

2) Toutefois, dans le cas visé au paragraphe 2 de l'article précédent, ces frais, s'il y en a, sont à la charge de l'Etat requérant.

CHAPITRE V. DE LA TRANSMISSION ET DE L'EXÉCUTION DES COMMISSIONS ROGATOIRES

Article 10

1) En matière civile ou commerciale, les commissions rogatoires dont l'exécution doit avoir lieu sur le territoire de l'une des Hautes Parties Contractantes, sont décernées et exécutées par les autorités judiciaires. Elles sont transmises et renvoyées par la voie diplomatique.

2) Les commissions rogatoires sont rédigées dans la langue de l'Etat requérant. Toutefois, elles doivent être accompaguées d'une traduction dans la langue de l'Etat requis ou dans la langue française.

3) Les dispositions des paragraphes précédents n'excluent pas la faculté pour les Hautes Parties Contractantes de faire exécuter directement par leurs autorités diploma-

tiques ou consulaires respectives les commissions rogatoires en matière civile ou commerciale relative à l'audition de leurs propres nationaux.

Article 11

1) L'autorité requise peut refuser d'exécuter une commission rogatoire lorsque celle-ci est de nature à porter atteinte à la souveraineté, à la sécurité ou à l'ordre public de l'Etat où l'exécution doit avoir lieu.

2) L'exécution ne pourra être refusée pour le seul motif que l'Etat requis revendique la compétence exclusive de ses juridictions dans l'affaire pour laquelle la commission rogatoire est demandée ou que sa législation ignore une telle procédure.

Article 12

1) Pour l'exécution d'une commission rogatoire, l'autorité compétente de l'Etat requis applique la loi de cet Etat en ce qui concerne les formes à suivre.

2) Les personnes dont le témoignage est demandé sont convoquées par la voie judiciaire. Si elles refusent de déférer à cette convocation, l'autorité compétente de l'Etat requis peut user à leur encontre des moyens prévus par sa législation.

Article 13

Sur demande expresse de l'autorité requérante, l'autorité requise doit:

a) exécuter la commission rogatoire selon une procédure spéciale si cette procédurc n'est pas contraire à sa législation;

b) informer, en temps utile, l'autorité requérante de la date et du lieu où il doit être procédé à l'exécution de la commission rogatoire, afin que les parties intéressées puissent y assister dans les conditions prévues par la législation de l'Etat où l'exécution doit avoir lieu.

Article 14

L'exécution des commissions rogatoires ne donne lieu en ce qui concerne l'Etat requérant au remboursement d'aucun frais, excepté les frais d'expertise.

TITRE II. DE LA RECONNAISSANCE ET DE L'EXÉCUTION DES DÉCISIONS JUDICIAIRES

CHAPITRE PREMIER. DÉFINITIONS ET CHAMP D'APPLICATION

Article 15

I) Les décisions rendues, en matière civile et commerciale, par les tribunaux de l'une des Parties Contractantes seront reconnues et exécutées sur le territoire de l'autre Partie

Contractante indépendamment de la nature de l'organe judiciaire, conformément aux dispositions établics dans la présente convention.

2) A l'effet de la présente convention, les termes suivants désigneront:

"Décision", toute décision judiciaire, quelle que soit sa dénomination.

"Tribunal d'origine", le Tribunal qui rend, dans l'un des Etats Contractants, la décision dont la reconnaissance et l'exécution est demandée à l'autre Etat contractant.

"Etat requis", l'Etat à qui est demandée la reconnaissance ou l'exécution de la décision rendue par le Tribunal d'origine.

Article 16

La présente convention ne s'applique pas aux décisions rendues dans les matières et cas suivants:

a) en matière testamentaire et successorale;

b) en matière de faillite, procédures de liquidation de sociétés ou autres personnes morales insolvables, concordats entre le débiteur et les créanciers et procédures analogues;

c) cn matière de sécurité sociale;

d) en cas de mesures conservatoires et de mesures provisoires, sauf celles rendues en matière d'aliments, et de saisies conservatoires.

CHAPITRE II. RECONNAISSANCE ET EXÉCUTION DES DÉCISIONS JUDICIAIRES

Article 17

En matière civile et commerciale, les décisions contentieuses et gracieuses rendues par les juridictions siégeant en Tunisie ou en Espagne sont reconnues de plein droit sur le territoire de l'autre Etat s'il est satisfait aux conditions suivantes:

a) La décision émane d'une juridiction compétente au sens de l'article 19 de la présente convention;

b) la partie succombante a comparu ou a été régulièrement citée;

c) la décision n'est plus susceptible de voie de recours ordinaire conformément à la loi de l'Etat où elle a été rendue et est exécutoire dans cet Etat;

d) la décision ne contient rien dc contraire à l'ordre public de l'Etat où elle est invoquée ou aux principes de Droit public applicables dans cet Etat;

e) la décision ne doit pas non plus être contraire à une décision judiciaire rendue dans l'Etat requis et y ayant l'autorité de la chose jugéc;

f) aucune juridiction de l'Etat requis n'a été saisie, antérieuremcnt à l'introduction de la demande devant la juridiction qui a rendu la décision dont l'exécution est demandée, d'une instance entre les mêmes parties fondée sur les mêmes faits et ayant le même objet;

g) la décision nc doit pas être le résultat de manoeuvres frauduleuses;

h) quand les parties conviennent de soumettre, à la juridiction du tribunal d'origine, tout différend né ou à naître à l'occasion d'un rapport de droit déterminé.

Article 18

1) La reconnaissance et l'exécution ne pourront pas être refusées pour le seul motif que le Tribunal qui a rendu la décision ait appliqué une loi différente de celle qui contiendrait les règles de Droit International Privé de l'Etat requis.

2) Cependant, la reconnaissance et l'exécution pourront être refusées pour ledit motif, si la décision rendue en matière de Droit de famille, état et capacité des personnes, est notoirement contradictoire avec le système juridique interne de l'Etat requis.

Article 19

1) La compétence de l'autorité judiciaire de l'Etat dans lequel la décision a été rendue est fondée au sens de l'article 17 dans les cas suivants:

a) lorsque, s'agissant d'une action personnelle ou mobilière, le défendeur ou l'un des défendeurs, dans le cas d'indivisibilité de l'action, avait son domicile ou sa résidence habituelle dans cet Etat lors de la notification de l'acte introductif d'instance;

b) lorsque le défendeur, ayant un Etablissement commercial ou industriel ou une succursale dans l'Etat où la décision a été rendue, y avait été cité pour un procès relatif à l'activité de l'Etablissement ou de la succursale;

c) lorsqu'il s'agit d'une demande reconventionnelle dérivant des mêmes faits ou des mêmes actes juridiques que la demande principale;

d) en matière de rapports entre époux, les juridictions de l'Etat d'origine au sens du présent titre seront compétentes si les deux époux, n'ont pas la nationalité de l'Etat requis ; si les deux époux sont les nationaux d'un Etat tiers, la compétence des juridictions de l'Etat d'origine ne sera pas reconnue au cas où la décision ne serait pas reconnue, dans l'Etat tiers. Si l'un des deux époux seulement avait la nationalité de l'Etat requis, les juridictions de l'Etat d'origine au sens du présent titre seraient compétentes si le défendeur, à la date de l'introduction de l'instance avait sa résidence habituelle dans l'Etat d'origine ou si la dernière résidence habituelle commune des époux était située dans l'Etat d'origine et si l'un des deux époux résidait dans l'Etat d'origine à la date de l'introduction de l'instance;

e) lorsqu'il s'agit d'une contestation relative à des droits réels portant sur des immeubles situés dans l'Etat où la décision a été rendue;

f) lorsqu'en matière commerciale, de l'accord exprès ou tacite du demandeur et du défendeur, l'obligation contractuelle qui fait l'objet du litige est née, a été ou devait être exécutée sur le territoire de cet Etat;

g) lorsqu'en matière de dommages et intérêts résultant d'une responsabilité extra contractuelle, le fait dommageable a été commis sur le territoire de cet Etat ;

h) lorsque le défendeur a présenté des défenses au fond sans avoir contesté la compétence du tribunal d'origine

i) lorsque l'action est relative à un contrat de travail ou à des droits découlant de ce contrat et que l'Etablissement ou le lieu de travail se situe dans l'Etat d'origine, même si le lieu d'exécution du contrat se situe hors de l'Etat d'origine;

j) dans tout autre cas dans lequel la compétence est fondée suivant les règles de la compétence judiciaire internationale admises par la législation de l'Etat où la décision est invoquée;

k) lorsque l'action a pour objet une obligation alimentaire, et que le créancier d'aliments avait, lors de l'introduction de l'instance, son domicile ou sa résidence habituelle dans l'Etat d'origine.

2) Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas aux décisions concernant les contestations pour lesquelles le Droit de l'Etat requis reconnaît comme exclusivement compétentes, à raison de la matière, ses propres juridictions ou celles d'un Etat tiers.

Article 20

Les décisions mentionnées à l'article 17, exécutoires dans l'un des deux Etats, ne peuvent donner lieu à aucune exécution forcée par les autorités de l'autre Etat, ni faire l'objet de la part de ces autorités d'aucune formalité publique telle que l'inscription, la transcription ou la rectification sur les registres publiés qu'après y avoir été déclarées exécutoires.

Article 21

1) L'exequatur sera demandé, en ce qui concerne la Tunisie, à l'autorité compétente suivant sa loi interne, et en ce qui concerne l'Espagne, au Tribunal de Première Instance compétent.

2) La procédure de l'exequatur est régie par la loi de l'Etat requis.

Article 22

1) La juridiction compétente se borne à vérifier si la décision, dont l'exequatur est demandé, remplit les conditions prévues aux articles précédents pour être reconnue. Elle procède d'office à cet examen et doit en constater le résultat dans la décision.

2) En accordant l'exéquatur, la juridiction compétente ordonne s'il y a lieu, les mesures nécessaires pour que la décision étrangère, reçoive la même publicité que si elle avait été rendue dans l'Etat où elle est déclarée exécutoire.

3) L'exequatur peut être accordé partiellement pour l'un ou l'autre seulement des chefs de la décision étrangère.

Article 23

1) La décision d'exequatur a effet entre toutes les parties à l'instance en exequatur et sur toute l'étendue du territoire de l'Etat requis.

2) Elle permet à la décision rendue exécutoire de produire les mêmes effets que si elle avait été rendue par le Tribunal de l'Etat requis.

Article 24

La partie qui invoque la reconnaissance ou qui demande l'exécution d'une décision judiciaire doit produire:

a) une expédition de la décision réunissant, d'après la législation de l'Etat d'origine, les conditions nécessaires à son authenticité;

b) l'original de l'exploit de signification de la décision ou de tout autre acte qui tient lieu de signification;

c) un document du greffe de la juridiction constatant qu'il n'existe contre la décision,ni opposition, ni appel;

d) une copie authentique de l'acte introductif d'instance adressée au défendeur lorsque celui-ci n'a pas comparu;

e) une traduction dans la langue de l'Etat requis ou dans la langue française de tous les documents énumérés ci-dessus, certifiée conforme suivant les règles établies par la législation de l'Etat requis.

TITRE III. DISPOSITIONS DIVERSES

Article 25

Les délais de comparution et d'appel ne seront pas inférieurs à trois mois pour les nationaux de l'un ou l'autre Etat qui ne résident pas sur le territoire de l'Etat dans lequel siège la juridiction saisie.

Article 26

Les Hautes Parties Contractantes se communiquent réciproquement et sur demande tous renseignements sur la législation en vigueur sur leur territoire ou sur les décisions de jurisprudence dans les matières relevant de la présente convention, ainsi que toute autre information juridique utile.

TITRE IV. DISPOSITIONS FINALES

Article 27

La présente convention est applicable à l'ensemble du territoire de chacune des Hautes Parties Contractantes.

Article 28

La présente convention sera ratifiée. Elle entrera en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant l'échange des instruments de ratification qui aura lieu aussitôt que faire se pourra.

Article 29

1) La présente convention est conclue pour une durée illimitée.

2) Chacune des Hautes Parties Contractantes pourra à tout moment la dénoncer et cette dénonciation prendra effet six mois après la date de la réception de sa notification par l'autre Etat.

Fait à Tunis le 24 septembre 2001, en double exemplaire en langues espagnole, arabe et française, les trois textes faisant également foi.

Pour Le Royaume D'Espagne :
JOSÉ MARÍA MICHAVILA NUÑEZ
Secrétaire d'État à la Justice

Pour la République Tunisienne :
BÉCHIR TEKKARI
MINISTRE DE LA JUSTICE

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENIO ENTRE EL REINO DE ESPAÑA Y LA REPÚBLICA DE TÚNEZ SOBRE ASISTENCIA JUDICIAL EN MATERIA CIVIL Y MERCANTIL Y RECONOCIMIENTO Y EJECUCIÓN DE RESOLUCIONES JUDICIALES

El Reino de España

y

la República de Túnez,

Deseosos de mantener y reforzar la cooperación establecida entre los dos países, en particular en lo que respecta a la asistencia judicial así como al reconocimiento y ejecución de resoluciones judiciales,

Han decidido celebrar el presente Convenio y han convenido en las siguientes disposiciones:

TÍTULO I

ASISTENCIA JUDICIAL

CAPÍTULO I

Disposiciones preliminares

Artículo 1

Los nacionales de cada una de las Altas Partes Contratantes tendrán, en el territorio de la otra, libre y fácil acceso a los órganos jurisdiccionales para la promoción y defensa de sus derechos e intereses en las mismas condiciones de fondo y forma que sus propios nacionales.

Artículo 2

Las personas jurídicas que tengan su sede en uno de los Estados y estén constituidas conforme a la legislación de ese Estado, estarán sometidas a las disposiciones del presente Convenio en cuanto les sean aplicables.

CAPÍTULO II

Cautio iudicatum solvi

Artículo 3

No podrá imponerse a los nacionales de cada una de las Altas Partes Contratantes ningún tipo de fianza o depósito, sea cual fuere su denominación, por su condición de extranjeros o por su falta de domicilio o de residencia en el territorio del otro Estado.

CAPÍTULO III

Asistencia jurídica gratuita

Artículo 4

Los nacionales de cada una de las Altas Partes Contratantes gozarán, en el territorio de la otra, de asistencia jurídica gratuita en la misma medida que sus nacionales, siempre que se ajusten a la ley del Estado en que se solicite la asistencia.

Artículo 5

1. El certificado en que haga se constar la insuficiencia de recursos será expedido al demandante por las autoridades de su residencia habitual si reside en el territorio de uno de los dos Estados. Este certificado será expedido por la autoridad diplomática o consular de su país territorialmente competente si el interesado reside en un tercer Estado.

2. Cuando el interesado resida en el Estado en que se presenta la solicitud, podrá pedirse información, con carácter complementario, a las autoridades del Estado del que sea nacional.

3. Los órganos jurisdiccionales o autoridades encargadas de pronunciarse sobre la solicitud de asistencia jurídica gratuita no estarán vinculados por ese certificado y podrán solicitar en todo caso información complementaria.

CAPÍTULO IV

Transmisión y entrega de documentos judiciales y extrajudiciales

Artículo 6

1. En materia civil o mercantil, los documentos judiciales y extrajudiciales que deban notificarse a personas residentes en el territorio de una de las Altas Partes Contratantes se transmitirán por vía diplomática.

2. Las disposiciones del apartado anterior no excluyen la facultad de las Altas Partes Contratantes de hacer llegar directamente, por mediación de sus respectivas autoridades diplomáticas o consulares, todo documento judicial o extrajudicial destinado a sus nacionales. En caso de duda, la nacionalidad del destinatario de los documentos se determinará conforme a la ley del Estado en cuyo territorio deba tener lugar la entrega.

3. Las disposiciones del apartado primero del presente artículo no serán obstáculo para que los nacionales de cada uno de los dos Estados que residan en el territorio del otro hagan llegar o entreguen cualquier documento a personas residentes en el mismo territorio, sin perjuicio de que la entrega tenga lugar según las formas establecidas en el país donde deba efectuarse.

Artículo 7

1. Los documentos judiciales o extrajudiciales y, en su caso, la documentación adjunta irán acompañados de una relación detallada o de un escrito en que se especifique:

- la autoridad de la que procede el documento;
- la naturaleza del documento que debe entregarse;
- el nombre y la condición de las partes;
- el nombre y la dirección del destinatario.

2. La relación detallada o el escrito y los documentos y documentación adjunta mencionados en el apartado anterior se redactarán en el idioma del Estado requerido o irán acompañados de su traducción en ese idioma o en lengua francesa.

Artículo 8

1. El Estado requerido se limitará a garantizar la entrega del documento a su destinatario; esta entrega se justificará bien por un recibo debidamente fechado y firmado por el interesado, o bien por cédula de notificación elaborada por la autoridad competente del Estado requerido, que deberá mencionar el hecho, la fecha y forma de entrega. El recibo o la cédula se transmitirá a la autoridad requirente.

2. A petición expresa del Estado requirente, el documento podrá notificarse en la forma especial establecida por la legislación del Estado requerido para la notificación de documentos análogos, a condición de que dicho documento y, en su caso, la documentación adjunta, se redacten en el idioma del Estado requerido o se acompañen de su traducción en este idioma o en lengua francesa, realizada conforme a la legislación

del Estado requirente.

3. Cuando no haya podido entregarse el documento, el Estado requerido lo devolverá sin demora al Estado requirente indicando el motivo por el que no ha podido efectuarse la entrega.

Artículo 9

1. Cada una de las Altas Partes Contratantes correrá con los gastos ocasionados por la entrega efectuada en su territorio.

2. No obstante, en el caso previsto en el apartado 2 del artículo anterior, estos gastos, si los hubiere, correrán a cargo del Estado requirente.

CAPÍTULO V

Transmisión y ejecución de comisiones rogatorias

Artículo 10

1. En materia civil o mercantil, las comisiones rogatorias cuya ejecución deba tener lugar en el territorio de una de las Altas Partes Contratantes serán expedidas y ejecutadas por las autoridades judiciales. Serán remitidas y devueltas por vía diplomática.

2. Las comisiones rogatorias se redactarán en el idioma del Estado requirente. No obstante, deberán ir acompañadas de una traducción en el idioma del Estado requerido o en lengua francesa.

3. Las disposiciones de los apartados anteriores no excluirán la facultad de las Altas

Partes Contratantes de hacer ejecutar directamente por sus respectivas autoridades diplomáticas o consulares las comisiones rogatorias en materia civil o mercantil referentes al interrogatorio de sus propios nacionales.

Artículo 11

1. La autoridad requerida podrá negarse a ejecutar una comisión rogatoria cuando ésta pueda atentar contra la soberanía, seguridad u orden público del Estado en que deba tener lugar la ejecución.

2. No podrá denegarse la ejecución por el solo motivo de que el Estado requerido reivindique la competencia exclusiva de sus órganos jurisdiccionales en el asunto por el que se solicite la comisión rogatoria o de que su legislación desconozca ese procedimiento.

Artículo 12

1. Para la ejecución de una comisión rogatoria, la autoridad competente del Estado requerido aplicará la ley de ese Estado por lo que respecta a las formas a seguir.

2. Las personas cuya declaración se solicite serán emplazadas por vía judicial. Si se niegan a comparecer, la autoridad competente del Estado requerido podrá emplear contra ellas los medios previstos en su legislación.

Artículo 13

A petición expresa de la autoridad requirente, la autoridad requerida deberá:

a) ejecutar la comisión rogatoria según un procedimiento especial, siempre que ese procedimiento no sea contrario a su legislación;

b) informar, a su debido tiempo, a la autoridad requirente, de la fecha y el lugar de la ejecución de la comisión rogatoria, con objeto de que las partes interesadas puedan estar presentes en las condiciones previstas por la legislación del Estado en que deba tener lugar la ejecución.

Artículo 14

La ejecución de las comisiones rogatorias no dará lugar, en lo que respecta al Estado requirente, al reintegro de ningún gasto, exceptuados los gastos periciales.

TÍTULO II
RECONOCIMIENTO Y EJECUCIÓN DE RESOLUCIONES JUDICIALES
CAPÍTULO I
Definicioues y ámbito de aplicación

Artículo 15

1. En materia civil y mercantil, las resoluciones dictadas por los tribunales de una de las Partes Contratantes serán reconocidas y ejecutadas en el territorio de la otra Parte Contratante, independientemente de la naturaleza del órgano judicial, de conformidad con las disposiciones establecidas en el presente Convenio.

2. A los efectos del presente Convenio, por:

"resolución" se entenderá toda resolución judicial cualquiera que sea su denominación;

"tribunal de origen" se entenderá el tribunal que dicte, en uno de los Estados Contratantes, la resolución cuyo reconocimiento y ejecución se solicite al otro Estado Contratante;

"Estado requerido" se entenderá el Estado al que se solicite el reconocimiento o ejecución de la resolución dictada por el Tribunal de origen.

Artículo 16

El presente Convenio no se aplicará a las resoluciones dictadas en las materias y casos siguientes:

a) En materia testamentaria y sucesoria.

b) En materia de quiebra, procedimientos de liquidación de sociedades u otras personas jurídicas insolventes, convenios entre deudor y acreedores y procedimientos análogos.

c) En materia de Seguridad Social.

d) En caso de medidas cautelares y provisionales, salvo las dictadas en

materia de alimentos y de embargos preventivos.

CAPÍTULO II

Reconocimiento y ejecución de resoluciones judiciales

Artículo 17

En materia civil y mercantil, las resoluciones en materia de jurisdicción contenciosa o voluntaria dictadas por órganos jurisdiccionales que tengan su sede en España o en Túnez serán reconocidas de pleno derecho en el territorio del otro Estado cuando cumplan las siguientes condiciones:

a) que la resolución emane de una órgano jurisdiccional competente conforme a lo establecido en el artículo 19 del presente Convenio;

b) que la parte vencida en juicio haya comparecido o haya sido citada regularmente;

c) que la resolución ya no pueda ser objeto de recurso ordinario conforme a la ley del Estado en que fue dictada y sea ejecutoria en ese Estado;

d) que la resolución no sea contraria al orden público del Estado en que se invoque o a los principios de derecho público aplicables en ese Estado;

e) que la resolución tampoco se oponga a una resolución judicial dictada en el Estado requerido y que tenga en él autoridad de cosa juzgada;

f) que antes de la presentación de la demanda ante el órgano jurisdiccional que haya dictado la resolución cuya ejecución se solicita no se haya incoado ante ningún órgano jurisdiccional del Estado requerido ningún procedimiento entre las mismas partes sobre los mismos hechos y con el mismo motivo;

g) que la resolución no sea fruto de maniobras fraudulentas;

h) cuando las Partes convengan someter a la jurisdicción del tribunal de origen todo litigio surgido o que pueda surgir con motivo de una relación jurídica determinada.

Artículo 18

1. El reconocimiento y ejecución no podrán denegarse por el solo motivo de que el tribunal que haya dictado la resolución haya aplicado una ley diferente de la que contenga las normas de derecho internacional privado del Estado requerido.

2. No obstante, el reconocimiento y ejecución podrán denegarse por dicho motivo cuando la resolución dictada en materia de derecho de familia, estado y capacidad de las personas sea notoriamente contraria al ordenamiento jurídico interno del Estado requerido.

Artículo 19

1. Se reconocerá la competencia de la autoridad judicial del Estado en que se haya dictado la resolución, conforme al artículo 17, en los siguientes casos:

a) cuando, tratándose de una acción personal o mobiliaria, el demandado o uno de los demandados, en caso de indivisibilidad de la acción, tuviera su domicilio o residencia habitual en ese Estado en el momento de la notificación del documento con que se inicia el procedimiento;

b) cuando el demandado que tenga un establecimiento comercial o industrial o una sucursal en el Estado en que se haya dictado la resolución, haya sido citado para un proceso relativo a la actividad del establecimiento o de la sucursal;

c) cuando se trate de una demanda reconvencional que se derive de los mismos hechos o de los mismos actos jurídicos que la demanda principal;

d) en materia de relaciones matrimoniales, los órganos jurisdiccionales del Estado de origen en el sentido del presente Título serán competentes cuando los dos cónyuges no tengan la nacionalidad del Estado requerido; cuando los dos cónyuges sean nacionales de un tercer Estado, no se reconocerá la competencia jurisdiccional del Estado de origen en el caso de que la resolución tampoco sea reconocida en el tercer Estado. Cuando solamente uno de los dos cónyuges tenga la nacionalidad del Estado requerido, los órganos jurisdiccionales del Estado de origen en el sentido del presente Título serán competentes si el demandado, en el momento de la iniciación del procedimiento, tuviera su residencia habitual en el Estado de origen o cuando la última residencia habitual común de los cónyuges estuviera situada en el Estado de origen y si uno de los dos cónyuges residiera en el Estado de origen en el momento del inicio del procedimiento;

e) cuando se trate de un litigio en materia de derechos reales relativo a bienes inmuebles situados en el Estado en que se haya dictado la resolución;

f) en materia mercantil, cuando por acuerdo expreso o tácito del demandante y del demandado, la obligación contractual objeto del litigio haya nacido, haya sido o deba ser ejecutada en el territorio de ese Estado;

g) cuando en materia de daños y perjuicios derivados de una responsabilidad extracontractual, el hecho perjudicial se haya cometido en el territorio de ese Estado;

h) cuando el demandado haya presentado su defensa en cuanto al fondo sin haber impugnado la competencia del tribunal de origen;

i) cuando la acción se refiera a un contrato de trabajo o a derechos derivados de ese contrato y el establecimiento o el centro de trabajo esté situado en el Estado de origen, aun cuando el lugar de ejecución del contrato esté situado fuera del Estado de origen;

j) en cualquier otro caso en que se reconozca la competencia en virtud de las normas de competencia judicial internacional admitidas por la legislación del Estado en que se invoque la resolución;

k) cuando la acción tenga por objeto la obligación de prestar alimentos y el acreedor de alimentos tuviera, en el momento del inicio del procedimiento, su domicilio o su residencia habitual en el Estado de origen.

2. Las disposiciones del presente artículo no serán aplicables a las resoluciones referentes a los litigios para los que el derecho del Estado requerido reconozca como exclusivamente competentes, por razón de la materia, a sus propios órganos jurisdiccionales o a los de un tercer Estado.

Artículo 20

Las resoluciones mencionadas en el artículo 17, que sean ejecutorias en uno de los dos Estados, sólo podrán dar lugar a ejecución forzosa por las autoridades del otro Estado, o ser objeto por parte de esas autoridades de una formalidad pública como la inscripción, la transcripción o la rectificación en los registros públicos, después de haber sido declaradas ejecutorias en él.

Artículo 21

1. El exequátur se solicitará, por lo que respecta a España, ante el Juez de Primera Instancia, y, por lo que respecta a Túnez, ante la autoridad judicial competente según su ley interna.

2. El procedimiento de exequátur se regirá por la ley del Estado requerido.

Artículo 22

1. El órgano jurisdiccional competente se limitará a verificar si la resolución cuyo exequátur se solicita cumple las condiciones previstas en los artículos anteriores para su reconocimiento. Procederá de oficio a ese examen haciendo constar el resultado en la resolución.

2. Al conceder el exequátur, el órgano jurisdiccional competente ordenará, si procede, las medidas necesarias para que la resolución extranjera reciba la misma publicidad que si hubiera sido dictada en el Estado en que se haya declarado ejecutoria.

3. El exequátur podrá concederse parcialmente, para alguno de los puntos de la resolución extranjera.

Artículo 23

1. La resolución de exequátur surtirá efectos entre todas las partes en el procedimiento y en toda la extensión del territorio del Estado requerido.

2. La resolución de exequátur permitirá que la resolución declarada ejecutoria surta los mismos efectos que si hubiera sido dictada por un tribunal del Estado requerido.

Artículo 24

La Parte que inste el reconocimiento o que solicite la ejecución de una resolución judicial deberá presentar:

a) copia de la resolución que reúna, según la legislación del Estado de origen, los requisitos necesarios para su autenticidad;

b) original de la cédula de notificación de la resolución o de cualquier otro documento que haga las veces de notificación;

c) un documento de la secretaría del órgano jurisdiccional en que se haga constar que no existe oposición ni recurso contra la resolución;

d) copia auténtica de la demanda, dirigida al demandado, cuando éste no haya comparecido;

e) traducción en el idioma del Estado requerido o en el idioma francés de todos los documentos enumerados anteriormente, certificada conforme según las normas establecidas por la legislación del Estado requerido.

TÍTULO III
DISPOSICIONES DIVERSAS

Artículo 25

Los plazos de comparecencia y de apelación no serán inferiores a tres meses para los nacionales de uno u otro Estado que no residan en el territorio del Estado en que tenga su sede el órgano jurisdiccional competente.

Artículo 26

Las Altas Partes Contratantes se comunicarán recíprocamente, previa solicitud, cualquier información sobre la legislación vigente en su territorio o sobre las resoluciones jurisprudenciales en las materias que afecten al presente Convenio, así

como cualquier otra información jurídica procedente.

TÍTULO IV
DISPOSICIONES FINALES

Artículo 27

El presente Convenio será aplicable a la totalidad del territorio de cada una de las Altas Partes Contratantes.

Artículo 28

El presente Convenio será ratificado. Entrará en vigor el primer día del segundo mes después del canje de los instrumentos de ratificación, que tendrá lugar tan pronto como sea posible.

Artículo 29

1. El presente Convenio se suscribe por un plazo ilimitado.

2. Cada una de las Altas Partes Contratantes podrá denunciarlo en cualquier momento y esa denuncia surtirá efecto seis meses después de la fecha de la recepción de su notificación por el otro Estado.

HECHO en Túnez, a 24 de septiembre de 2001, por duplicado, en español, árabe y francés, siendo los tres textos igualmente auténticos.

POR EL REINO DE ESPAÑA	**POR LA REPÚBLICA DE TÚNEZ**
José María Michavila Núñez **Secretario de Estado de Justicia**	**Bechir Tekkari** **Ministro de Justicia**

[TRANSLATION — TRADUCTION]

CONVENTION BETWEEN THE KINGDOM OF SPAIN AND THE REPUBLIC OF TUNISIA ON JUDICIAL ASSISTANCE IN CIVIL AND COMMERCIAL MATTERS AND THE RECOGNITION AND ENFORCEMENT OF JUDICIAL DECISIONS

The Kingdom of Spain

and

The Republic of Tunisia,

Desiring to maintain and strengthen the cooperation existing between the two countries, particularly with regard to judicial assistance and the recognition and enforcement of judicial decisions,

Have decided to conclude the present Convention and agreed on the following provisions:

TITLE I. JUDICIAL ASSISTANCE

CHAPTER I. PRELIMINARY PROVISIONS

Article 1

Nationals of each of the High Contracting Parties shall have, in the territory of the other Party, unimpeded, easy access to judicial bodies in order to prosecute and defend their rights and interests under the same conditions of form and content as nationals of such other Party.

Article 2

Bodies corporate having their headquarters in one of the States and established under the legislation of that State shall be subject to the provisions of this Convention insofar as they are applicable to them.

CHAPTER II. SECURITY FOR COSTS

Article 3

No security or deposit of any kind or description shall be required of nationals of either of the High Contracting Parties because they are foreigners or because they have no domicile or residence in the territory of the other State.

CHAPTER III. FREE LEGAL ASSISTANCE

Article 4

Nationals of each High Contracting Party shall enjoy free legal assistance in the territory of the other Party to the same extent as nationals of such other Party, provided that they abide by the law of the State in which assistance is requested.

Article 5

1. A certificate attesting to insufficiency of resources shall be issued to the applicant by the authorities of his habitual place of residence if he is resident in the territory of either of the two States. The certificate shall be issued by the territorially competent diplomatic or consular authority of his country if the person concerned is resident in a third State.

2. If the person concerned is resident in the State in which the application is lodged, information may additionally be requested from the State of which he is a national.

3. The judicial bodies or authorities charged with ruling on the application for free legal assistance shall not be bound by such certificate and may in any event request additional information.

CHAPTER IV. TRANSMISSION AND DELIVERY OF JUDICIAL AND EXTRAJUDICIAL DOCUMENTS

Article 6

1. In civil or commercial matters, judicial and extrajudicial documents to be served on persons resident in the territory of either of the High Contracting Parties shall be transmitted through the diplomatic channel.

2. The provisions of the preceding article shall not preclude the right of the High Contracting Parties to cause any judicial or extrajudicial document addressed to their own nationals to be served directly, through their respective diplomatic or consular authorities. In case of doubt, the nationality of the addressee of the document shall be determined by the law of the State in whose territory service is to be effected.

3. The provisions of the first paragraph of the present article shall not stand in the way of nationals of either State who are resident in the territory of the other State serving any document or having any document served on persons resident in that territory, provided that such service takes place in accordance with thc procedures established in the country in which it is to be effected.

Article 7

1. Judicial and extrajudicial documents and any annexed documentation shall be accompanied by a detailed list or a writing specifying:

The authority by which the document was issued;

The nature of the document to be served;

The name and capacity of each of the parties;

The name and address of the addressee.

2. The detailed list or writing and the documents and annexed documentation referred to in the preceding paragraph shall be drafted in the language of the requested State or accompanied by a translation into that language or into French.

Article 8

1. The requested State shall confine itself to ensuring the delivery of the document to its addressee; such delivery shall be evidenced by a receipt duly dated and signed by the person concerned or by a certificate of service drawn up by the competent authority of the requested State and mentioning the fact, date and manner of service. The receipt or certificate of service shall be transmitted to the requesting authority.

2. At the express request of the requesting State, the document may be served in the special manner provided for under the legislation of the requested State for the service of documents of a similar nature, provided that such document and any annexed documentation are drafted in the language of the requested State or accompanied by a translation into that language or into French done in accordance with the legislation of the requesting State.

3. Where the service of the document has not been possible, the requested State shall return the document without delay to the requesting State, indicating the reason why it was not possible to effect service.

Article 9

1. Each High Contracting Party shall bear the costs occasioned by service effected within its territory.

2. Notwithstanding, in the case provided for in paragraph 2 of the preceding article, such costs, if any, shall be borne by the requesting State.

CHAPTER V. TRANSMISSION AND EXECUTION OF LETTERS ROGATORY

Article 10

1. In civil or commercial matters, letters rogatory to be executed in the territory of one of the High Contracting Parties shall be issued and executed by the judicial authorities. They shall be transmitted and returned through the diplomatic channel.

2. Letters rogatory shall be written in the language of the requesting State. They must, however, be accompanied by a translation into the language of the requested State or into French.

3. The provisions of the preceding paragraphs shall not preclude the right of the High Contracting Parties to have letters rogatory relating to the interrogation of their own nation-

als in civil or commercial matters executed directly by their respective diplomatic or consular authorities.

Article 11

1. The requested authority may refuse to execute letters rogatory if such execution is likely to prejudice the sovereignty, security or public policy of the State in which execution is sought.

2. Execution shall not be denied for the sole reason that the requested State claims exclusive jurisdiction for its own judicial bodies over the matter for which the letters rogatory were submitted or that its legislation does not recognize such a procedure.

Article 12

1. For the execution of letters rogatory, the competent authority of the requested State shall apply the law of that State in respect of the formalities to be followed.

2. Persons from whom a statement is required shall be served a judicial summons. Should they refuse to appear, the competent authority of the requested State may use with respect to them the means provided by its legislation.

Article 13

At the request of the requesting authority, the requested authority must:

(a) Execute the letters rogatory in accordance with a special procedure, provided that such procedure is not contrary to its legislation;

(b) Inform the requesting authority in due time of the time and place of execution of the letters rogatory, in order that the parties concerned may be present in accordance with the conditions laid down by the legislation of the State in which execution is to take place.

Article 14

The execution of letters rogatory shall not give rise, with regard to the requesting State, to the repayment of any cost, with the exception of expert costs.

TITLE II. RECOGNITION AND ENFORCEMENT OF JUDICIAL DECISIONS

CHAPTER I. DEFINITIONS AND SCOPE OF APPLICATION

Article 15

1. Decisions rendered in civil and commercial matters by the courts of one of the Contracting Parties shall be recognized and enforced in the territory of the other Contracting Party, irrespective of the nature of the judicial body, in accordance with the terms laid down in the present Convention.

2. For the purposes of the present Convention,

"Decision" means any judicial decision, however designated;

"Court of origin" means the court which renders, in one of the Contracting States, the decision whose recognition and enforcement by the other State are sought;

"Requested State" means the State being asked to recognize or enforce the decision rendered by the court of origin.

Article 16

The present Convention shall not apply to decisions rendered in the following matters and cases:

(a) Testamentary matters and matters of suecession;

(b) Bankruptcy, proceedings for the liquidation of companies or other bodies corporate that have become insolvent, composition between a debtor and creditors and analogous proceedings;

(c) Social security;

(d) Cases of precautionary and temporary measures, except those ordered in respect of maintenance and provisional attachments.

CHAPTER II. RECOGNITION AND ENFORCEMENT OF JUDICIAL DECISIONS

Article 17

Decisions rendered in civil and commercial matters, in contentious or non-contentious proceedings, by judicial bodies having their seat in Spain or Tunisia shall be recognized ipso jure in the territory of the other State provided that they satisfy the following conditions:

(a) That the decision emanates from a competent judicial body within the meaning of article 19 of this Convention;

(b) That the losing party in the proceedings has appeared or been duly summoned;

(c) That the decision can no longer be the object of a general remedy according to the law of the State in which it was rendered and that it is enforceable in that State;

(d) That the decision is not contrary to the public policy of the State in which its enforcement is requested or to the principles of public law applicable in that State;

(e) That the decision is not opposed to a judicial decision rendered in the requested State and having acquired in that State the force of res judicata;

(f) That, before application was made to the judicial body which rendered the decision whose enforcement is requested, no proceeding was instituted before any judicial body of the requested State between the same parties, concerning the same subject-matter and on the same grounds;

(g) That the decision is not the result of fraudulent manoeuvres;

(h) That the Parties agree to submit to the jurisdiction of the court of origin any and all disputes that have arisen or may arise in connection with a specific juridical relationship.

Article 18

1. Recognition and enforcement shall not be refused solely on the ground that the court which rendered the decision applied a law other than that containing the rules of private international law of the requested State.

2. Notwithstanding, recognition and enforcement may be refused on the said grounds where the decision, rendered in matters of family law, personal status or legal capacity of persons is glaringly contrary to the domestic laws of the requested State.

Article 19

1. The jurisdiction of the judicial authority of the State in which the decision was rendered shall be recognized, in accordance with article 17, in the following cases:

(a) Where, in an action in personam or an action involving movable property, the defendant, or, in the case of indivisibility of the action, one of the defendants, was domiciled or habitually resident in that State at the time of service of the document whereby the proceedings were initiated;

(b) Where the defendant has a commercial or industrial establishment or a branch in the State in which the decision was rendered and has been cited in a lawsuit relating to the activity of the establishment or branch;

(c) Where what is involved is a counterclaim derived from the same subject-matter or the same legal transactions as the main action;

(d) In matters of marital relations, the judicial bodies of the State of origin, within the meaning of the present part, shall have jurisdiction if neither of the spouses has the nationality of the requested State; if both spouses are nationals of a third State, the jurisdiction of the State of origin shall not be recognized in cases where the decision itself is not recognized in the third State. Where only one of the spouses has the nationality of the requested State, the judicial bodies of the State of origin, within the meaning of the present part, shall have jurisdiction if the defendant had his customary residence in the State of origin at the time of institution of the proceedings or if the last common habitual residence of the spouses was in the State of origin and one of the spouses was resident in that State at the time of institution of the proceedings;

(e) Where what is involved is a litigation relating to rights in rem regarding immovable property situated in the State in which the decision was rendered;

(f) In commercial matters, where by express or tacit agreement between the plaintiff and the defendant the contractual obligation in dispute has arisen or has been or is to be performed in the territory of that State;

(g) Where, in a matter relating to damages arising from contractual liability, the prejudicial act was committed in the territory of that State;

(h) Where the defendant has presented his defence in respect of the merits without challenging the jurisdiction of the court of origin;

(i) Where the action relates to a work contract or to rights arising from such a contract and the establishment or place of work is situated in the State of origin, even if the place of performance of the contract is situated outside the State of origin;

(j) In any other case in which jurisdiction is recognized under the rules of international judicial competence admitted by the legislation of the State in which the enforcement of the decision is requested;

(k) Where the subject of the action is the obligation to provide maintenance and the beneficiary of the maintenance was domiciled or habitually resident in the State of origin at the time when the proceedings were instituted.

2. The provisions of this article shall not apply to decisions relating to litigations for which the law of the requested State recognizes its own judicial bodies or those of a third State as having exclusive jurisdiction ratione materiae.

Article 20

Decisions within the meaning of article 17 which are enforceable in either of the States may give rise to enforcement by the authorities of the other State or be the object of a public formality by those authorities, such as entry or correction in the public records, only after being declared enforceable in such other State.

Article 21

1. The application for an enforcement order shall be made, in respect of Spain, to the Judge of First Instance and, in respect of Tunisia, to the competent judicial authority according to the domestic law of Tunisia.

2. The enforcement order procedure shall be governed by the law of the requested State.

Article 22

1.The competent judicial authority shall confine itself to determining whether the decision for which the enforcement order is requested satisfies the conditions for its recognition laid down in the preceding articles. It shall proceed ex officio to undertake such an examination and note the result on the decision.

2. In granting the enforcement order, the competent judicial body shall, as appropriate, order the necessary measures for the foreign decision to be given the same publicity as if it had been rendered in the State in which it has been declared enforceable.

3. An order for partial enforcement may be granted for any of the points in the foreign decision.

Article 23

1. The enforcement order decision shall take effect among all parties to the proceedings and throughout the territory of the requested State.

2. The enforcement order decision shall enable the decision declared enforceable to have the same effects as if it had been rendered by a court of the requested State.

Article 24

The party applying for recognition or enforcement of a judicial decision must submit:

(a) A copy of the decision which satisfies the requirements for authenticity according to the legislation of the State of origin;

(b) The original of the document evidencing service of notice of the decision or of any other document issued in lieu of such notice;

(c) A document of the clerk of the judicial body stating that there is no opposition or appeal against the decision;

(d) An authentic copy of the original process addressed to the defendant if he has failed to appear;

(e) A translation into the language of the requested State or into French of all the documents enumerated above, certified correct in accordance with the rules established by the legislation of the requested State.

TITLE III. MISCELLANEOUS PROVISIONS

Article 25

The time allowed for appearance and appeal shall not be less than three months for nationals of either State not resident in the territory of the State in which the competent judicial body has its seat.

Article 26

The High Contracting Parties shall communicate to each other, upon request, any information on the legislation in force in their respective territories or on judicial decisions in the matters to which the present Convention relates and any other relevant juridical information.

TITLE IV. FINAL PROVISIONS

Article 27

The present Convention shall apply to all the territory of each of the High Contracting Parties.

Article 28

This Convention shall be subject to ratification and shall enter into force on the first day of the second month following the exchange of the instruments of ratification, which shall take place as soon as possible.

Article 29

1. The present Convention is concluded for an unlimited period.

2. Either of the High Contracting Parties may terminate it at any time; the termination shall take effect six months after the date of receipt by the other Contracting Party of the related notification.

Done at Tunis on 24 September 2001, in duplicate in the Spanish, Arabic and French languages, all three texts being equally authentic.

For the Kingdom of Spain:

JOSÉ MARÍA MICHAVILA NUÑEZ
Secretary of State for Justice

For the Republic of Tunisia:

BECHIR TEKKARI
Minister of Justice